

## المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 24 - 28 يونيو/حزيران 2024

World Food Programme  
Programme Alimentaire Mondial  
Programa Mundial de Alimentos  
برنامج الأغذية العالمي



البند 6 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2024/6-C/1

مسائل الموارد والمالية والميزانية  
للنظر

التوزيع: عام

التاريخ: 26 أبريل/نيسان 2024

اللغة الأصلية: الإنكليزية

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

## التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

### مشروع القرار\*

يحيط المجلس علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (WFP/EB.A/2024/6-C/1).

### إلى المجلس التنفيذي

يسرّ اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التابعة لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، أن تقدم تقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه، وذلك بمقتضى اختصاصاتها المقررة في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2011، والتي جرى تحديثها في الدورة السنوية والدورة العادية الثانية لعام 2017، والمنقحة في الدورتين العاديتين الثابنتين في عامي 2018 و2021.

ويهدف هذا التقرير إلى تقديم موجز للأنشطة الرئيسية للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وأرائها في الفترة من 1 أبريل/نيسان 2023 إلى 31 مارس/آذار 2024. ويتزامن التاريخ الأخير مع عملية وضع اللمسات الأخيرة على الكشوف المالية السنوية - التي تشكل محورا مهما من محاور تركيز اللجنة. ويمكن الحصول على معلومات أكثر تفصيلا عن أنشطة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من محاضر اجتماعاتها وملخصات المناقشات مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي للبرنامج.

وتستند الملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى عروض الإدارة ووظائف الرقابة في البرنامج ومراجع الحسابات الخارجي. واللجنة على استعداد لمناقشة هذا التقرير أو أي جانب آخر من جوانب عملها مع المجلس.

Robert Samels

رئيس اللجنة

أبريل/نيسان 2024

\* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

<sup>1</sup> "التسمية والاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات" (WFP/EB.2/2021/9-A).

## مقدمة

- 1- خلال الفترة المشمولة بالتقرير وصلت أعداد الأشخاص الذين ما زالوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء العالم إلى أرقام قياسية، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى النزاعات وتغير المناخ. ومع ذلك، ونظرا إلى العجز في الميزانية، تمكن البرنامج من الوصول إلى 150 مليون شخص في عام 2023، أي بانخفاض بلغ 10 ملايين شخص مقارنة بعام 2022.
- 2- وعلى الرغم من الاحتياجات غير المسبوقة، تراجع إجمالي إيرادات البرنامج تراجعاً كبيراً في عام 2023، حيث بلغ 9.1 مليار دولار أمريكي، مما يشكل انخفاضاً بنسبة قدرها 37 في المائة مقارنة مع عام 2022 الذي بلغت إيراداته 14.4 مليار دولار أمريكي. وإذ تدرك اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة) حجم الضغوط الهائلة التي تتعرض لها المنظمة، فإنه يسرها أن تشير إلى التقدم المحرز في مجالات مثل إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية للحسابات وإدارة الشركاء المتعاونين والأخلاقيات. وقدمت اللجنة، تماشياً مع اختصاصاتها، المشورة والتوجيه بشأن طائفة واسعة من المسائل، ولا سيما تشجيع البرنامج على مواصلة العمل على التنسيق بين مختلف وظائفه الرقابية، وتنفيذ توصيات التقييم، ومنع سوء السلوك، ولا سيما بالنسبة للشركاء المتعاونين. ونظرت اللجنة أيضاً في بيان الضمان الذي أصدرته المديرية التنفيذية، ودرست الفائدة من هذه العملية وإمكانية تخفيف عبء تحديد المخاطر عن كاهل المكاتب القطرية.
- 3- وفي حين أن هناك مجالات بحاجة واضحة إلى التحسين، بما في ذلك الدروس المستفادة من الوضع في إثيوبيا، فإنه لم يجر تحديد نقاط ضعف جوهرية في الحوكمة أو إدارة المخاطر أو عمليات الرقابة في البرنامج من شأنها أن تلحق ضرراً خطيراً بتحقيق أهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية بصفة عامة. وعلاوة على ذلك، لم يوجّه انتباه اللجنة إلى أخطاء جوهرية في الكشوف المالية السنوية للبرنامج للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023.
- 4- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت اللجنة في جلسات متعمقة بشأن تكنولوجيا المعلومات، وإدارة شؤون هوية المستفيدين والتحويلات القائمة على النقد، وإدارة الشركاء المتعاونين، كما أُتيح لها الاطلاع بشكل أوضح على التحديات التشغيلية من خلال مناقشات مفصلة مع المدير القطري لبنغلاديش، بالإضافة إلى تبادل الآراء مع نائبة المدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ.
- 5- وعُقد الاجتماع الرابع والستين بعد المائة للجنة في المكتب القطري لبنغلاديش في دكا، مما أتاح لأعضاء اللجنة فرصة جديرة بفائق التقدير لزيارة مجموعة من عمليات البرنامج والتفاعل مع ممثلي حكومة بنغلاديش والمنسق المقيم للأمم المتحدة.

## موجز الأنشطة والملاحظات

- 6- اجتمعت اللجنة حضورياً أربع مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك في يوليو/تموز 2023، وسبتمبر/أيلول 2023، وديسمبر/كانون الأول 2023، ومارس/أذار 2024. وفي الفترات الفاصلة بين الاجتماعات الرسمية، عقد أعضاء اللجنة أو رئيسها اجتماعات هاتفية مع المفتشة العامة وإدارة البرنامج ومراجع الحسابات الخارجي وأمين المجلس التنفيذي. والتقت المديرية التنفيذية أو نائبها مع اللجنة في جميع اجتماعاتها. وواصلت اللجنة الاستشارية أسلوب عقد الجلسات التنفيذية مع رئيسة الديوان والمفتشة العامة في كل اجتماع من اجتماعاتها؛ واجتمعت اللجنة أيضاً مع مدير المراجعة الداخلية للحسابات، ومدير مكتب التفتيش والتحقيق، ومديرية التقييم، والمستشار العام، ومديرية مكتب الأخلاقيات.
- 7- والتقت اللجنة في نهاية كل دورة رسمية بهيئة مكتب المجلس التنفيذي التي قدمت الآراء والأولويات الموحدة للدول الأعضاء في البرنامج. ويظل هذا التفاعل الوسيلة الأساسية التي تمكن اللجنة من إسداء المشورة إلى المجلس بشأن وضع الحوكمة والأخلاقيات والتقييم والمخاطر وجهود الرقابة في البرنامج.
- 8- وتعتقد اللجنة أنها أوفت بجميع مسؤولياتها الواردة في الاختصاصات للفترة المشمولة بالتقرير، وأنها أدت واجبها بفعالية وكفاءة.
- 9- ويرد أدناه موجز الملاحظات والتوجيهات التي قدمتها اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

## الشؤون المالية

- 10- عُرضت الكشوف المالية السنوية لعام 2023 على اللجنة. وأعدت الكشوف وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعكست اعتماد معيار المحاسبة الدولي 41 بشأن الأدوات المالية في 1 يناير/كانون الثاني 2023. وأشارت اللجنة إلى أنه بحلول 1 يناير/كانون الثاني 2025 سيجري اعتماد معيار المحاسبة الدولي 43 بشأن عقود الإيجار؛ ومعيار المحاسبة الدولي

44 بشأن الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة؛ ومعيار المحاسبة الدولي 45 بشأن الممتلكات والمنشآت والمعدات؛ ومعيار المحاسبة الدولي 46 بشأن القياس.

11- وفي عام 2023، وفي أعقاب سبع سنوات متتالية من النمو، إنخفضت إيرادات المساهمات بنسبة 41 في المائة لتصل إلى 8.3 مليار دولار أمريكي. ومع انخفاض المصروفات بنسبة 5 في المائة وزيادة الإيرادات الأخرى بنسبة 138 في المائة، بلغ التراجع في إجمالي الإيرادات 37 في المائة، مما أسفر عن عجز قدره 1.7 مليار دولار أمريكي ابتداء من 31 ديسمبر/كانون الأول. وجاء العجز نتيجة لفجوة زمنية بين إثبات الإيرادات وإثبات المصروفات، حيث جرى استخدام الفوائض من السنوات السابقة في عام 2023.

#### تدبير الموارد

12- واصلت اللجنة دراسة واقتراح طرق لمعالجة العجز في التمويل واستحداث تدابير لتوفير التكاليف على نطاق البرنامج، بما في ذلك مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة مساهمات الجهات المانحة؛ وتحديد أولويات بنود التكاليف والأنشطة من أجل توجيه عملية صنع القرار نحو المجالات حيث يمكن خفض الإنفاق بشكل أفضل؛ والعمل على تخطيط سيناريو طويل الأمد استعداداً لانخفاض الدخل في المستقبل؛ وزيادة استخدام البرنامج للخدمات المشتركة؛ وتعزيز الاتصالات مع الجهات المانحة بشأن آثار العجز في التمويل على قدرة البرنامج على الوفاء بولايته.

#### مكتب المفتشة العامة

13- تلقت اللجنة تحديثات من مكتب المفتشة العامة بشأن خطط العمل الخاصة به وحجم القضايا الموجودة في عهده وميزانيته وملاك موظفيه، وبشأن تنفيذ التوصيات المعقّلة.

14- وإذ تلاحظ اللجنة أن الزيادة الطفيفة في ميزانية مكتب المفتشة العامة لعام 2024 لم تكن كافية لمواجهة عبء العمل المتزايد لدى مكتب التفتيش والتحقيق، الذي شهد زيادة بلغت 50 في المائة في حجم القضايا الموجودة في عهده في عام 2023، ومكتب المراجعة الداخلية للحسابات، الذي ازدادت مسؤولياته بسبب مشروع الضمان العالمي، فإنها تنبه إلى أن هذا الأمر قد يؤثر على قدرة مكتب المفتشة العامة على تحقيق توقعات المجلس التنفيذي والإدارة العليا. وبالمثل، فإن خفض الميزانيات والموظفين على نطاق البرنامج قد زاد من احتمال التعرض لمخاطر إضافية وفقدان القدرة على الرصد.

15- ومن ضمن الملاحظات المقدمة إلى مكتب المراجعة الداخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعادت اللجنة تأكيد توصيتها بشأن إسناد مسؤولية تنفيذ كل واحدة من توصيات مراجعة الحسابات إلى أحد أعضاء فريق القيادة، وطلبت تقريراً بشأن تقادم بنود العمل العالية الخطورة التي لم تنفذ بعد، إلى جانب التوزيع بحسب الجهة المسؤولة في الهيكل التنظيمي الجديد، بحيث يكون بإمكانها تحديد القضايا التي يتعين طرحها على الإدارة العليا. كما كررت دعوتها إلى إجراء تقييم ورقابة أقوى في ما يتعلق بالشركاء الحكوميين – وذلك بالنظر إلى الحجم الكبير لموارد وأموال البرنامج التي يديرها هؤلاء الشركاء – تماشياً مع الرقابة التي خضع لها الشركاء المتعاونون الآخرون. وبالإضافة إلى ذلك، سلطت تقارير مراجعة الحسابات بشأن المسائل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات الضوء على ضرورة التركيز على إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات وأمنها.

16- وأشار مكتب المفتشة العامة إلى تكرار عدد من النتائج الهامة المنبثقة عن مراجعة الحسابات، كما كانت هناك زيادة طفيفة في عدد توصيات المراجعة العالية المخاطر التي لم تنفذ بعد. وشجعت اللجنة الإدارة العليا على زيادة جهودها الرامية إلى معالجة هذا الوضع.

17- ولاحظت اللجنة اتجاهها إيجابياً على صعيد قضايا التحقيق التي جرت معالجتها، مما يدل على أن التعيينات الأخيرة لموظفين إضافيين كانت مفيدة. وإذ ترحب اللجنة بالمقترح المتمثل في مطالبة الإدارة بتحمل مسؤولية المزيد من القضايا – بما في ذلك تلك التي تنطوي على مسائل مالية ذات أهمية وخطورة منخفضة – في حين يركز مكتب التفتيش والتحقيق على القضايا الأكثر خطورة، فإنها طلبت الحصول على معلومات بشأن مصدر قضايا التحقيق الجديدة في الهيكل التنظيمي الجديد، ونسب القضايا التي تشمل موظفي البرنامج وكيانات الأمم المتحدة الأخرى برتبة مد-1 أو أعلى، وأي تغييرات في مواصفات القضايا من حيث عدد كبار الموظفين المتورطين.

18- وفي ما يتعلق بالتقييم الخارجي لجودة عمل مكتب التفتيش والتحقيق، الذي أُرِجى إلى عام 2024، طلبت اللجنة إتاحة الفرصة لها لاستعراض القائمة القصيرة للمنظمات التي اختيرت لفريق الاستعراض والتعليق عليها، ومقابلة المرشحين، واستعراض الاختصاصات، وإتاحة الفرصة لها لمناقشة مشروع النتائج مع فريق الاستعراض.

### المراجعة الخارجية للحسابات

- 19- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة أربعة اجتماعات مع ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني، الذي عُيّن بوصفه المراجع الخارجي لحسابات البرنامج للفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028. ونظرت اللجنة في خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي، وقدمت تعقيبات بشأن مواضيع مراجعات الأداء وتوقيتها.
- 20- وكان مراجع الحسابات الخارجي في طور إتمام مراجعة الكشوف المالية للبرنامج للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 وكان يتوقع إصدار رأي غير معدل. وستستعرض اللجنة نتائج مراجعات الأداء وتوصيات المراجعة في اجتماعها في يوليو/تموز 2024؛ غير أن مراجع الحسابات الخارجي أبلغ اللجنة بعدم وجود مسائل جوهرية من شأنها أن تؤثر على الكشوف المالية.
- 21- ولاحظت اللجنة طوال الفترة المشمولة بالتقرير إحراز تقدم جيد في تنفيذ التوصيات الجديدة للمراجعة الخارجية للحسابات وإغلاق تلك المعقّدة منها.

### التقييم

- 22- ودرست اللجنة خطة عمل وظيفة التقييم، واستراتيجية التقييم المؤسسي، وسياسة التقييم، كما درست في اجتماعها الذي انعقد في مارس/آذار 2024 الرسائل الرئيسية التي يتعين إدراجها في تقرير التقييم السنوي لعام 2023.
- 23- وإذ تلاحظ اللجنة أن مكتب التقييم قد استجاب للكثير من النواحي التي أسدتها في الاجتماعات السابقة، فإنها ترحب بجهود المكتب الرامية إلى إبراز قيمة العمل الذي يقوم به على صعيد تحقيق مكاسب في الكفاءة والفعالية على نطاق البرنامج، وتوصي بتطوير مؤشرات أقوى لتلك المكاسب. ونظرا للقيمة التي تحملها آراء التقييم في توجيه المناقشات الاستراتيجية، أعربت اللجنة عن دعمها لإدراج نتائج التقييم في تصميم إعادة تنظيم البرنامج.
- 24- وأشادت اللجنة بتحسين معدل تنفيذ توصيات التقييم ورحبت باعتزام إدراج توصيات التقييم في نظام التتبع المركزي إلى جانب التوصيات المنبثقة عن أنشطة الرقابة الأخرى. وفي ما يتعلق بالتوصيات التي تأخر تنفيذها، لاحظت اللجنة أن التأخير في التنفيذ يكون في كثير من الأحيان بسبب تعقيد التوصيات المعنية؛ ولذلك، أوصت بالألا تتضمن توصيات التقييم إجراءات متعددة يصعب تنفيذها في الوقت نفسه ومن المرجح أن تتطلب تمديد المواعيد النهائية من أجل الانتهاء من تنفيذها. وبغية تشجيع تنفيذ التوصيات في الوقت المناسب، شددت اللجنة على أهمية إسناد مسؤولية التوصيات العالية الخطورة إلى الإدارة العليا واقتربت أن يطلب المجلس التنفيذي تحديثات منتظمة من الإدارة بشأن وضع التوصيات التي تأخر تنفيذها.
- 25- وفي أثناء مناقشاتها لتقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية، إتفقت اللجنة مع مكتب التقييم على أن السياسة المتمثلة في تقييم كل خطة من الخطط الاستراتيجية القطرية لا تمثل الاستخدام الأكثر فعالية لموارد التقييم. وشجعت مكتب التقييم على استكشاف قواعد تغطية بديلة – بما في ذلك استخدام النتائج المنبثقة عن مراجعة الأداء وعمليات المراجعة الأخرى أو التقييمات المشتركة والتقييمات المشتركة بين الوكالات – وتقديم نتائجها إلى المجلس إلى جانب تكاليف السياسة الحالية.
- 26- وشملت المشورة الأخرى المقدمة إلى مكتب التقييم العمل على "فعل المزيد بموارد أقل" من خلال تقليص نطاق تقارير التقييم وطولها، وتزويد المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية بالمزيد من التوجيهات بشأن مواضيع التقييمات اللامركزية وتوقيتاتها.
- 27- وأعربت اللجنة عن استعدادها للمشاركة في الفريق المعني باستعراض النظراء لسياسة التقييم التي يتبعها البرنامج الذي يجريه فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، والمزمع القيام به في عام 2025 أو عام 2026، وطلبت إتاحة الفرصة للتعليق على اختصاصات الاستعراض لضمان تلبية احتياجات اللجنة.

### تنسيق وظائف الرقابة

- 28- عملا بتوصية صادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في أحدث تقرير لها بشأن لجنتي مراجعة الحسابات والرقابة، شددت اللجنة على قيمة التنسيق بين وظائف الرقابة في المساعدة على التقليل إلى أدنى حد من عبء أعمال الرقابة الواقع على عاتق المكاتب

القطرية وتحقيق التآزر بين أدوار ومسؤوليات مختلف وظائف الرقابة. وبناء على ذلك، أجرت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير مناقشات متعمقة مع جميع الوظائف ذات الصلة لفهم آليات التنسيق القائمة وإبراز النطاق المتاح لزيادة فعالية التنسيق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير كان من دواعي سرور اللجنة أن تلاحظ التقدم المحرز على صعيد التنسيق بين وظائف الرقابة لدى البرنامج، حيث قام مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ومكتب التقييم بعقد اجتماعات تخطيط منتظمة شملت مراجع الحسابات الخارجي، واستحداث لوحة معلومات تظهر توقيت ومواضيع عمليات المراجعة والتقييم المزمعة والمنجزة. وعلا بمشورة اللجنة، عمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ومكتب التقييم على إجراء تقييم مشترك للشركاء المتعاونين، إستند إلى تجميع الأدلة التقييم بشأن الشركاء المتعاونين صادر عن مكتب التقييم (سيقدم إلى المجلس في دورته العادية الثانية في عام 2024)، فيما أضاف مكتب المراجعة الداخلية أدلة مستخلصة من عمليات مراجعة أجريت في عام 2024، وسيكون التقرير بشأن التقييم المشترك بمثابة أداة معرفة عوضا عن تقديم توصيات لإجراء اللازم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشورة اللجنة في ما يتعلق بتنسيق العمل على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين دفعت مكتب المراجعة الداخلية للحسابات إلى تأخير تقييمه المعتمز، حيث قرر بدلا من ذلك المساهمة في العمل الذي يضطلع به مكتب التقييم في هذا المجال خلال السنوات القادمة.

### المساءلة

- 30- وإذ تحيط اللجنة علما بالتقدم الهائل الذي أحرز على صعيد تعزيز وظيفة إدارة المخاطر في البرنامج طوال الفترة المشمولة بالتقرير، فإنها تشيد بشعبية إدارة المخاطر لاتخاذها إجراءات سريعة بشأن المشورة التي قدمتها اللجنة، بما في ذلك إدراج قيود الموارد وسلامة الموظفين وأثر إعادة تنظيم الهيكل الداخلي للبرنامج في سجل المخاطر المؤسسية.
- 31- كما كان من دواعي سرور اللجنة أن تلاحظ التقدم الكبير المحرز على صعيد معالجة المسائل التي أشارت إليها في الاجتماعات السابقة. وفي ما يتعلق باستحداث إطار موحد للمساءلة والرقابة وفقا لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة، رحبت اللجنة بإدخال أداة R2 لتتبع إدارة المخاطر والتوصيات وإمكانية إدراج توصيات التقييم في ولاية الرقابة الخاصة بشعبية إدارة المخاطر، وحثت الشعبة على تقديم الإطار الموحد قبل تاريخ الإنجاز الحالي في فبراير/شباط 2026. وأوصت اللجنة كذلك بأن تسرع الإدارة عملها على تطوير الأدوات والنظم من أجل إدارة الشركاء الحكوميين المتعاونين وتصعيد المخاطر على المستويين الميداني والقطري إلى المقر.
- 32- وتضمنت النصائح الأخرى تعزيز دور المكاتب الإقليمية في ما يتعلق بضمان أن تعكس سجلات المخاطر الخاصة بالمكتب القطري السياق الإقليمي؛ ومقارنة نتائج التقييمات الذاتية بتلك الصادرة عن الهيئات الرقابية؛ وضمان قيام المقر والمكاتب العالمية بتقديم سجل للمخاطر؛ وتمكين تأكيد مرتسم المخاطر الخاص بالبرنامج من قبل وظائف الرقابة، وخصوصا مكتب المراجعة الداخلية للحسابات.
- 33- وبعد إطلاعها على الدروس المستفادة من قضية تحويل وجهة الأغذية في إثيوبيا، أشادت اللجنة بالإجراءات السريعة التي اتخذت وبالنهج المتبع على نطاق المنظمة لمعالجة الثغرات المحددة في الرقابة من خلال خطة العمل المتعلقة بالضمانات حيال المخاطر ومشروع الضمان العالمي. وشددت اللجنة على أن وجود حد معين من المخاطر هو أمر لا مفر منه في العمليات الإنسانية ونصحت الإدارة بتعزيز التواصل مع الجهات المانحة والمجلس لرفع مستوى وعيهم بالمخاطر وبالوقت والموارد اللازمين لإدارتها.

### البرمجة

- 34- قدمت اللجنة عددا من الاقتراحات المتعلقة بالبرمجة خلال المناقشات التي أجرتها مع إدارة البرنامج وأثناء اجتماعات متعمقة عقدتها مع شعبة التحويلات القائمة على النقد وشعبة التكنولوجيا وإدارة الشراكة والابتكار.

### التحويلات القائمة على النقد وإدارة هوية المستفيدين

- 35- بعد تلقيها إحاطات بشأن استعراض خارجي لمنصة البرنامج الرقمية لإدارة معلومات المستفيدين والتحويلات، والتقدم المحرز على صعيد وضع خارطة طريق إدارة الهوية، شددت اللجنة على أهمية ضمان مراعاة الحالات المتنوعة للمكاتب القطرية والمستخدمين الآخرين في أي نظام مؤسسي جديد لتكنولوجيا المعلومات، وأن تتضمن هذه النظم واجهات برمجة التطبيقات اللازمة للعمل بالتوازي مع الأدوات المؤسسية الحالية.

36- كما شجعت اللجنة الإدارة على توضيح عناصر الهيكل المؤسسي لتكنولوجيا المعلومات التي ستمولها المكاتب القطرية، وضمان أن تكون نماذج تحديد التكاليف منصفة للمكاتب القطرية، وإبلاغ المكاتب القطرية بأي أدوات لتكنولوجيا المعلومات قيد التطوير، في حين تقلل استخدامها لحلول تكنولوجيا معلومات "الظل" إلى أدنى حد – ويفضل أن تلغيها.

### تكنولوجيا المعلومات

37- بعد النظر في استراتيجية تكنولوجيا المعلومات، لاحظت اللجنة أن البرنامج يواجه تحديات تشمل تشرذم النظم ومحدودية قابلية التشغيل البيئي وضعف الرصد. ونصحت الإدارة بتصميم مؤشرات رئيسية للأداء إلى جانب تحديد هيكل تكنولوجيا المعلومات عاجلا وليس آجلا، ونبهت إلى ضرورة معالجة التحديات المرتبطة بتكنولوجيا معلومات الظل ونموذج التمويل والسلطة قبل البدء بتنفيذ الاستراتيجية.

38- وشملت التوصيات الأخرى النظر في إجمالي التكاليف اللازمة لصيانة أي نظام قبل العمل به؛ وتوضيح كيفية تقاسم تكاليف تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات بين المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية؛ وتزويد المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية بقائمة بالمتعاقدين المحليين الذين خضعوا للفحص والذين يمكنهم توفير دعم تكنولوجيا المعلومات؛ وتقليل استخدام المكاتب القطرية لحلول تكنولوجيا المعلومات المصممة خصيصا لها - أو يفضل أن تلغيها؛ وإدارة التوقعات في ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي؛ وضمان جودة البيانات قبل إدخال الأتمتة.

### مشروع تحقيق المستوى الأمثل لنموذج دعم المكاتب القطرية وتبسيطه

39- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة تحديثات بشأن المشروع التجريبي لتحقيق المستوى الأمثل لنموذج دعم المكاتب القطرية وتبسيطه، شملت تقريرا نهائيا حول نتائج تقييم مستقل للمشروع، كانت قد نظرت فيه في اجتماعها المعقود في مارس/آذار. وإذ تلاحظ اللجنة الحاجة إلى زيادة توحيد المعايير، فإنها تتطلع إلى رؤية كيف سيساهم المشروع في إعادة الهيكلة التنظيمية، بما في ذلك من خلال تفاعلاته مع مشروع BOOST.

### إستخدام الخدمات المشتركة

40- تلقت اللجنة في اجتماعها الذي عقد في مارس/آذار إحاطة بشأن استخدام البرنامج لمركز حلول المدفوعات العالمية في بودابست، وتقديم البرنامج لحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للشركاء في المجال الإنساني، ومكاسب الكفاءة الداخلية والخارجية الناتجة عن تقديم البرنامج للخدمات المشتركة في مجالات الحجزات والنقل والهندسة.

41- ورحبت اللجنة باستخدام البرنامج لمركز المدفوعات العالمية، غير أنها أعربت عن قلقها إزاء غياب استراتيجية مؤسسية شاملة للخدمات المشتركة ونموذج للتمويل.

42- وإذ تلاحظ اللجنة غياب نهج متسق، فإنها توصي بأن تنظر الإدارة في هيكل التكاليف الخاص بالبرنامج وأن تضع استراتيجية مؤسسية للخدمات المشتركة بالاستناد إلى نموذج يحدد الفرص ويقدم خدمة أفضل ويخفض التكاليف.

### الأخلاقيات

43- إنقذت اللجنة في دورتها التي عُقدت في يوليو/تموز بمديرة مكتب الأخلاقيات المعينة حديثا لاستعراض خطة العمل الأولية لمكتب الأخلاقيات وملاك موظفيه وميزانيته في عام 2024. وفي الاجتماعات اللاحقة، قدمت المديرية تحديثات بشأن العمل الذي يضطلع مكتبها به، بما في ذلك توفير التدريب والمشورة والتوجيه لشعب البرنامج ومكاتبه؛ والتحصير لدور المديرية التنفيذية كبطلة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وحماية المبلغين عن المخالفات. وأحاطت اللجنة علما بالتقدم الكبير المحرز في عمل مكتب الأخلاقيات طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

44- وشملت الملاحظات التي أبدتها اللجنة بشأن المسائل الأخلاقية تعليقات شددت على أهمية الحفاظ على سياسة محدثة للمبلغين عن المخالفات تتضمن أحدث الممارسات الفضلى وآراء فريق الأمم المتحدة للأخلاقيات، وتقديم المشورة بشأن الأخلاقيات إلى كبار المديرين الذين يحضرون الاجتماعات عند وجود خطر محتمل على السمعة. كما أوصت اللجنة أيضا بأن تنظر مديرة مكتب الأخلاقيات في قبول بيانات بسيطة بشأن عدم وجود أي تضارب في المصالح كوسيلة لخفض تكاليف تنفيذ برنامج الإفصاح، وتعزيز إبراز المسائل غير المرتبطة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في استراتيجية مكتب الأخلاقيات.

## التخطيط للقوة العاملة والهيكل التنظيمي الجديد

- 45- تلقت اللجنة تحديثات منتظمة بشأن حالة التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة في البرنامج والتقدم المحرز على صعيد إدماج الاستعراضات السنوية للتخطيط للقوة العاملة على المستويات العالمية والوظيفية وعلى مستوى المكاتب القطرية في العمليات الأخرى مثل تخطيط الميزانية. وفي اجتماعها الذي عُقد في يوليو/تموز، تلقت اللجنة تحديثًا بشأن حالة مناصب كبار الموظفين الشاغرة، وأدرجتها كبنء منتظم في جدول أعمال الاجتماعات اللاحقة.
- 46- وإقرارا بالتقدم المحرز في مجال التخطيط للقوة العاملة، رحبت اللجنة بتعيين موظفين من ذوي المؤهلات المرموقة في مناصب الإدارة العليا الشاغرة منذ فترة طويلة، واقترحت جعل عمليات التخطيط الاستراتيجي المنتظم للقوة العاملة إلزامية لجميع وظائف البرنامج.
- 47- واستعرضت اللجنة في اجتماعها الذي عُقد في مارس/آذار الهيكل التنظيمي الجديد للبرنامج ووجدته متوازنا ومنطقيًا بالنسبة لحجم البرنامج، على الرغم من أن بعض الأدوار بدت واسعة النطاق إلى حد ما. كما تلقت اللجنة إحاطة حول خطط الإدارة بشأن خفض أعداد الموظفين على نطاق البرنامج كجزء من إعادة التنظيم واستجابة لتوقعات انخفاض الدخل لعام 2024 وما بعده. ومن التعليقات التي أبديت، حثت اللجنة الإدارة على إدارة عملية خفض عدد الموظفين بعناية، والاستمرار في تنفيذها في أسرع وقت ممكن للتخفيف من الأثر الذي تخلفه على معنويات الموظفين. وحذرت من أن المراحل اللاحقة من العملية ستكون أكثر صعوبة إذا تحتم إنهاء خدمة الموظفين بشكل غير طوعي.
- 48- وطوال اجتماع مارس/آذار شددت اللجنة في العديد من مناقشاتها مع الإدارة على أهمية تقييم آثار خفض عدد الموظفين على وظائف البرنامج وإبلاغ الجهات المانحة والمجلس بهذه الآثار لتوجيه عملية صنع القرار لديهم.

## إدارة الشركاء المتعاونين

- 49- وعلا بنتائج المراجعة الخارجية للحسابات بشأن إدارة البرنامج للشركاء المتعاونين، وتقرير صادر عن وحدة التفتيش المشتركة بشأن موضوع مماثل، تلقت اللجنة تحديثات منتظمة عن الجوانب المتعددة لعمل البرنامج مع شركائه المتعاونين.
- 50- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حثت اللجنة الإدارة على إتمام تنفيذ التوصيات الواردة في التقريرين، وأوصت بأن يُصنّف تعزيز قدرات الشركاء المتعاونين كمبادرة برامجية وأن يُدرج ذلك في تكاليف المشروعات والبرامج بدلًا من تكاليف دعم البرامج. وإذ تلاحظ اللجنة التعارض المتأصل بين القيمة المعطاة لخطة "إضفاء الطابع المحلي" والصعوبات التي تواجه اجتذاب التمويل من أجل تعزيز قدرات الشركاء المتعاونين، فإنها تقترح أن يشجع البرنامج الجهات المانحة على زيادة مساهماتها من خلال الإبلاغ بشكل أوضح عن المخاطر التي ينطوي عليها العمل مع الشركاء المتعاونين وضرورة التأكد من أنهم يشاركون البرنامج قيمه ويطبّقون معاييرهم.
- 51- وإذ تلاحظ اللجنة أن لدى البرنامج إطار لإدارة الشركاء غير الحكوميين المتعاونين، فإنها تشدد على الحاجة إلى توجيه اهتمام أكبر نحو إدارة الشركاء الحكوميين المتعاونين والرقابة عليهم. وفي هذا الصدد، رحبت بتعيين موظف ليقود العمل في مجال المساعدة المباشرة التي يقدمها البرنامج إلى الشركاء الحكوميين، ووضع توجيهات للمكاتب القطرية التي تقدم المساعدة من خلال كيانات حكومية.

## زيارة اللجنة للمكتب القطري لبنغلاديش

- 52- عقدت اللجنة اجتماعها الرابع والستين بعد المائة في المكتب القطري لبنغلاديش في الفترة الممتدة بين 11 و15 سبتمبر/أيلول 2023. واجتمعت اللجنة مع موظفي البرنامج في المكتب القطري وفي المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، ومع ممثلي حكومة بنغلاديش، والمستفيدين من البرنامج، ومنسق الأمم المتحدة المقيم، فضلًا عن زيارة عمليات البرنامج في دكا وكوكس بازار. وأعربت اللجنة عن تقديرها الفائق لإتاحة الفرصة لها للاطلاع على أنشطة البرنامج بشكل مباشر والتعرف على التحديات الشديدة التي تواجهها المنطقة على صعيد الأمن الغذائي. وتضمنت أبرز معالم الرحلة ما يلي:

← التحويلات القائمة على النقد: شعرت اللجنة أن وحدات المقر قد لا تكون ملمة إمامًا كاملاً باحتياجات المكاتب القطرية والتحديات التي تواجهها في مجال عمليات التحويلات القائمة على النقد ونظم تكنولوجيا المعلومات واستراتيجيات تنفيذها.

- ← نظم تكنولوجيا المعلومات: بالنظر إلى استمرار المشاكل المتعلقة بنظم تكنولوجيا المعلومات، اقترحت اللجنة أن يجري البرنامج عملية لتحديد الأولويات لتحديد المسائل ذات الأهمية البالغة التي يتعين معالجتها.
- ← تحديد أولويات المساعدة: شددت اللجنة على الحاجة إلى تقديم دعم قوي للمكاتب القطرية التي تتخذ قرارات بشأن تقليص المساعدة المقدمة إلى المستفيدين وتوضيح أدوار المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية في هذه القرارات. كما نصحت اللجنة المكتب القطري بمواصلة البحث عن فرص لخفض التكاليف.
- ← إدارة المخاطر: أعربت اللجنة عن تقديرها لأن المكتب الإقليمي يعين حالياً موظفا/ة معنيا/ة بالمخاطر، ومن المتوقع أن يكرس أو تكرر نصف وقته/ها لرصد المخاطر في المكتب القطري لبنغلاديش وتقديم المشورة بشأنها.
- 53- وأشادت اللجنة بجودة نهج المخاطر والرقابة الذي قدمه نائب المدير الإقليمي، بما في ذلك التركيز على معالجة نظم تكنولوجيا معلومات الظل في مجالات مثل إدارة الشركاء المتعاونين وإدارة هوية المستفيدين.



## الملحق الأول

### إختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

- 1- إعتد المجلس اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في دورته العادية الثانية لعام 2011 وخضعت هذه الاختصاصات للتفتيح في الأعوام 2017 و2018 و2021. وتتيح [الصفحة الشبكية](#) للجنة الاطلاع على كامل اختصاصاتها ونظامها الداخلي.
- 2- وبالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، تضمنت مسؤوليات اللجنة تقديم المشورة إلى مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في المجالات التالية:
  - ◀ المراجعة الداخلية للحسابات؛
  - ◀ إدارة المخاطر والضوابط الداخلية؛
  - ◀ الكشوف المالية؛
  - ◀ المحاسبة؛
  - ◀ المراجعة الخارجية للحسابات؛
  - ◀ القيم والأخلاقيات؛
  - ◀ التقييمات؛
  - ◀ الادعاءات المتعلقة بالأنشطة غير اللائقة.

## تكوين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

3- يراعي تكوين اللجنة التوازن بين الجنسين والمناطق على النحو الذي يحدده المجلس. وفي ما يلي معلومات مفصلة عن أعضاء اللجنة من أبريل/نيسان 2023 إلى مارس/آذار 2024 وعن حضورهم الاجتماعات الرسمية للجنة.

## عضوية اللجنة وجدول الحضور لعامي 2023/2024

مدة العضوية	الاجتماعات المعقودة في عامي 2023/2024				العضو
	مارس/آذار 2024	ديسمبر/كانون الأول 2023	سبتمبر/أيلول 2023	يوليو/تموز 2023	
بدأت فترة ولايته في 1 مارس/آذار 2019 وانتهت في 28 فبراير/شباط 2022؛ ثم جرى تمديدتها حتى 28 فبراير/شباط 2025	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	السيد Robert Samels (كندا) الرئيس
بدأت فترة ولايتها في 30 يوليو/تموز 2017 وانتهت في 29 يوليو/تموز 2020؛ ثم جرى تمديدتها حتى 29 يوليو/تموز 2023				حاضرة	السيدة - Golębiowska Agnieszka Słomka (بولندا) حتى يوليو/تموز 2023
بدأت فترة ولايته في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 وتنتهي في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2024	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	السيد Veerathai Santiprabhob (تايلند)
بدأت فترة ولايته في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 وتنتهي في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2024	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	السيد Darshak Shah (كينيا)
بدأت فترة ولايتها في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 وتنتهي في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025	حاضرة	حاضرة	حاضرة	حاضرة	السيدة Bettina Tucci Bartsiotas (أوروغواي)
بدأت فترة ولايتها في 30 يوليو/تموز 2023 وتنتهي في 29 يوليو/تموز 2026	حاضرة	حاضرة	حاضرة		السيدة Margaret Dezse (هنغاريا)